

التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات والفقر

زاوي أحمد صادق

أستاذ مُساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر

بوجرفة بناصر

أستاذ مُحاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر



ملخص:

نعالج في هذه الورقة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات والفقر، وذلك بالإشارة إلى أهم التفاعلات بين هاته المتغيرات التي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية. الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة للعملة الاقتصادية متمثلة بالشركات متعددة الجنسيات، المؤسسات التي تمثل في هذا الجانب مناخ الاستثمار، والفقر كمؤشر اقتصادي يشمل كل من توزيع الدخل واللامساواة. نذكر أهم الدراسات النظرية مع الإشارة إلى أهم الدراسات التجريبية التي تؤكد أو تنفي صحة هذه التفاعلات. **الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسات، مناخ الاستثمار، الفقر، اللامساواة، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Dans cet article, nous tentent à traiter le sujet de l'investissement direct étranger, les institutions et la pauvreté, et en référence aux interactions les plus importantes entre ces variables qui ont à voir avec le développement économique. L'investissement direct étranger comme un phénomène de la mondialisation économique, représenté par des sociétés multinationales, des institutions représentatives dans cet aspect du climat d'investissement, et la pauvreté comme un indicateur de l'économie comprend tous de la distribution du revenu et de l'inégalité. Mentionné les études théoriques les plus importants en se référant à des études expérimentales les plus importantes qui confirment ou nient la validité de ces interaction.

Mots clés : IDE, Institutions, Climat d'investissement, Pauvreté, Inégalité, Croissance économiques

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية الذي يدفع بالشركات ولأسباب تتعلق بالأرباح أو لأسباب استراتيجية تقسم سلاسلها الانتاجية عبر مختلف البلدان. في هذا الإطار، البلدان النامية شاهدت وصول نسبة مهمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنوات التسعينات مع التفكير بأنها محرك للنمو والتنمية، الأمر الذي دفعها إلى تعزيز استراتيجياتها لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الاجنبية.

حاولت العديد من الدراسات البحث في كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية، ولكن دراسات قليلة فيما يخص تأثيره على الفقر وأبعاده. كما يبدو أن الروابط معقدة، وتبين تحليلات الأدبيات الاقتصادية أن هناك آيتين رئيسيتين للانتقال بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر: الآليات المؤسسية والآليات الاقتصادية.

وسنعالج في ورقتنا هذه أهم التفاعلات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر واللامساواة، بالإشارة إلى علاقة المؤسسات بهذه المتغيرات. نتطرق إلى أهم النظريات التي تفسر التفاعلات، بالإضافة إلى التأكيدات التجريبية المهمة التي قام بها مجموعة من الباحثين الاقتصاديين.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر: الآليات المؤسسية:

الاقتصاد المؤسسي الجديد يؤكد على دور الحكم الراشد ومناخ الاستثمار في تحسين جاذبية البلد وعملية الحد من الفقر. فبالتالي، يتم تقسيم الآليات المؤسسية إلى قسمين: أولاً، قسم لتحليل الطرق والأساليب التي من خلالها تؤثر المؤسسات ومناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر. ثانياً، قسم لمناقشة العلاقة بين المؤسسات والحد من الفقر.¹

1.1. المؤسسات: كعوامل جاذبية للاستثمار المباشر:

تنقسم الدراسات حول العلاقة بين المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أجزاء، كل دراسة تحتوي على عرض نظري يليه استعراض للتحقيق التجريبي. أولاً، دراسة دور المؤسسات ومحركها الرئيسي الذي يتمثل في مناخ الاستثمار في جاذبية البلد. ثانياً، التمييز بين الاستراتيجيات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك أساساً بين استراتيجية التصنيع والاستغلال الموجهة للموارد الطبيعية. وأخيراً، العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات.²

2.1. مناخ الاستثمار:

وفقاً للأدبيات الاقتصادية الأخيرة، المؤسسات في بلد ما تؤثر على الاستثمار بشكل رئيسي من خلال نوعية مناخ الاستثمار، الذي يعتمد بدوره على السياسات الاقتصادية، والبنية التحتية المادية، الموارد البشرية، العوامل الجغرافية التي تؤثر على كفاءة الإنتاج (Eifert et Gelb, 2005).³

على مستوى الشركات، مناخ الأعمال يؤثر على هيكل التكاليف، أما على مستوى الصناعة، فهو يؤثر على هيكل السوق والمنافسة. وبالتالي، فإن مناخ الاستثمار هو عامل الإنتاج الذي قد يشكل ميزة نسبية للبلاد. في هذا المعنى، فإن المزايا الضريبية، التسهيلات الإدارية التي وضعتها البلدان النامية في المناطق الحرة تشجع إنشاء شركات أجنبية. على العكس، يمكن لبيئة الاستثمار أن يكون لها تأثير سلبي على الميزة النسبية المتعلقة بالبلد. وعلى هذا النحو، التأخير الإداري والفساد وضعف البنية التحتية تكون عوائق غير صالحة أو غير مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر.⁴

تجريبيا، دراسة حللت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد النامية، واختبرت العلاقة بين (1): عدم الاستقرار السياسي الاجتماعي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مؤشر المخاطر السياسية)، (2): نوعية بيئة الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مؤشر مخاطر الأعمال)، (3): التوجه التصديري للبلاد وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. نتائج هذه الدراسة بشأن العلاقة بين عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاستثمار الأجنبي المباشر هي هشة ولا تظهر تأثير معنوي. ومع ذلك، وجد الباحثون علاقة ايجابية بين تصنيع الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، واستنتجوا أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس حساس للخصائص الاجتماعية والسياسية لعينة محددة من الاستثمار. (Singh et Jun, 1995)⁵ والقليل من الدراسات فحصت حالة بلدان أفريقيا. لهذا الغرض، فكان من الضروري فصل مؤشر "وفرة الموارد الطبيعية" من عوامل الجاذبية. ونتيجة لذلك، قام (Morrisset, 2001)

بعزل المكون المؤسسي للجاذبية الذي يسمح بإلقاء خصائص البلاد الخارجية.⁶ في السياق نفسه، (Asiedu, 2002) تؤكد قياسا من آثار الموارد الطبيعية وحجم السوق. ومع ذلك، على الرغم من تشابه الأساليب، سواء دراسات تؤدي إلى نتائج مختلفة أم لا⁷. بينما (Morrisset, 2001)، وجد أن السياسات الاقتصادية ومناخ الاستثمار تمثل عوامل جاذبية بالنسبة للبلدان الأفريقية. وبالنسبة ل (Asiedu, 2002)، أظهر أن السياسة المطبقة عموما في البلدان النامية خاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا ليست كافية للبلدان الأفريقية وليس من المرجح أن تحقق نفس النجاح الاقتصادي.

الدراسات التي تخص جاذبية البلدان الأفريقية تظهر نتائج مختلفة، وهذا يمكن أن يفسر ليس فقط بمدى المشاكل المؤسسية ولكن أيضا من تنوعها. وهكذا، وباستخدام أسلوب المركبات الأساسية (ACP)، (Bastos et Nasir 2004) يبينوا أن مناخ الاستثمار ينقسم في ثلاثة مجالات هي: (1): الإراد الربعي بما في ذلك التكاليف الغير مباشرة التي تنشأ عن طريق الفساد والبيروقراطية والراقية الإدارية، (2): نوعية البنية التحتية، (3): البيئة التنافسية. إن مناخ الاستثمار يكون تأثير إيجابي على الانتاجية مما يتيح ويسمح بإعادة تخصيص حصة السوق من أقل إنتاجية إلى الأكبر إنتاجية. وفي دراسات قم بها كل من (Dollar et al, 2006) و (Bastos et Nasir, 2004) أظهرت أن الضغط التنافسي هو أهم عامل لتحسين إجمالي إنتاجية عوامل الانتاج. وعلاوة على ذلك، أظهروا أن وجود البنية التحتية ذات نوعية جيدة وبيئة تنظيمية مناسبة ضرورية للشركات لكنها غير كافية لشرح الاختلافات في الانتاجية بين البلدان.⁸

دراسات عديدة ركزت بالقوة على آثار الفساد على جاذبية البلاد. فبالنسبة ل (Gyimah-Brempong, 2002; Wei, 2000 et Egger et Winner, 2006) هناك نوعين من الآثار المتضاربة للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر. أولا، التكاليف الإضافية، ثانيا، الفساد الذي يخفض عجلة قيادة التجارة ويسهل العمليات الخاصة عندما تكون الحكومة غير فعالة. نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن التأثير السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر يتجاوز التأثير الإيجابي. كما أظهر الباحثون أن تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع مع مرور الوقت، ويستنتجون أيضا أن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية تعتمد بشكل هامشي على الفساد، ولكن يتعلق بالأوقات العملية.⁹

3.1. استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار:

مناخ الاستثمار هو عامل ينتج ميزة نسبية جذابة للمستثمرين الأجانب. ومع ذلك، ملاحظات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة في البلدان النامية تبين أن البلدان التي تتلقى أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر ليست بالضرورة هي البلدان التي

لديها أفضل مؤسسات وأحسن مناخ استثمار. على العكس من ذلك، فإن هذه البلدان لديها مؤسسات سيئة كما يتجلى ذلك من خلال عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم الكفاءة الادارية السياسية، الاجتماعية والفساد. وقد حاولت بعض النماذج الاقتصادية فهم عوامل الجاذبية من البلدان الأفريقية. وقد قام كل من (Wood et Berge, 1997) ببناء نموذج نظري من متغيرين وهما رأس المال البشري (المهارة)، والارض، أظهروا أن الرأسمال البشري ضعيف في البلدان الأفريقية بسبب ميزته النسبية، وبالتالي أصبحت تعتمد تماما على الموارد الطبيعية. ولذلك، فإن جودة مناخ الاستثمار لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من دول الجوار.¹⁰ وعلى عكس الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، وتلك استراتيجية التصنيع، لديها علاقة قوية مع نوعية المؤسسات ومناخ الاستثمار. في الواقع، ووفقا ل (Elbadawi 1999) هذا الانتاج على الرغم من كثافة العمالة الغير ماهرة، فإنه يتطلب المزيد من المعرفة من العمل في مجال التعدين. وبالمثل، فإن وجود عتبة واسعة من البنية التحتية المادية لازمة لتطوير الاستثمار الصناعي. وعلاوة على ذلك، القيود الإدارية والتنظيمية هي التكاليف الغير مباشرة العالية لتصنيع الاستثمار وهو لا ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو استغلال الموارد الطبيعية. وبالتالي، يمكن لرداءة مناخ الاستثمار تقيد الدول الأفريقية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسي. كذلك، كل من (Eifert et Gelb 2005-2008) أشاروا إلى أن هذا يمكن أن يحقق للاقتصادات الأفريقية توازن سياسي واقتصادي منخفض أين النخب السياسية تسعى إلى البحث عن أدوات مؤسسية لتحقيق مكاسب شخصية.¹¹

4.1. الجوانب الداخلية للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمؤسسات:

الاختلافات في الدراسات حول حجم المؤسسات ومناخ الاستثمار هي نتيجة لنسبية هذه المفاهيم. في الواقع، تعريف المؤسسات الجيدة (bonne institutions) ومناخ الاستثمار يعتمد على الفائدة التي تحصل عليها الجهات الفاعلة الاقتصادية. هذا يثير مسألة الجوانب الداخلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات. على سبيل المثال، كل من Robertson et Watson, 2004 بينوا أن السياسة يمكن أن تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى الفساد بدلا من العكس. كذلك، وجدوا أن النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر يسبب زيادة في الفساد بسبب ظهور السلوك الاداري الريعي (Rentiers).¹² فالمؤسسات ومناخ الاستثمار يؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى نط زرع الشركات الأجنبية وهيكل التكاليف غير مباشرة، والطريقة التي تتفاعل مع القوى العاملة المحلية.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو والفقر: الآليات الاقتصادية

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية، محدداتها وآثارها هي نتيجة لقرارات واستراتيجيات الفاعلين الاقتصاديين الذين يتصرفون وفقا لأهدافهم على المدى القصير والمدى الطويل. أولا، هذه القرارات تعتمد على درجة عالمية الشركة، خصائص الاقتصاد المضيف وتغيرات كل من القطاع العام والاقتصاد العالمي. إنها تعتمد أيضا على توقعات رجال الأعمال، ولا يمكن إنكار الفاعلين الرئيسيين للشركات متعددة الجنسيات. كذلك، إذا ضمت شركة اقتصاد ما، يجب أن تتفاعل بطرق مختلفة مع خصائص هذا الاقتصاد، وقد تكون جزء من الدائرة الاقتصادية، وقد تتفاعل لتؤثر بشكل غير مباشر (وبدون قصد) في الظروف السائدة في الأسواق المختلفة. وبالتالي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنصرف لمصالحهم، ولكن في ذلك، يمكن لها أن تساهم في تغييرات في الهياكل الاقتصادية المحلية (سواء بالإيجاب او بالسلب).

النظريات النيوكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل غير مباشر لزيادة الاقتراض من الخارج. وغالبا ما تميزت به البلدان النامية من خلال ارتفاع معدلات البطالة ونقص رأس المال (المدخرات المحلية). الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون

وسيلة للحد من هذه المشاكل بما في ذلك زيادة انتاج البلدان المضيفة وجلب رؤوس الأموال الأجنبية. هذه الفكرة هي الأولى التي تنظر في الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك للنمو. وعموما، نموذج (Harrod - Domar) المتأثر بالفكر الكينزي، والنظرة الموسعة لنظرية Chenery et Strout الذين تكيفا مع النموذج الأصلي لحالات البلدان النامية. في هذه الرؤية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز النمو من خلال تراكم رأس المال الذي يمكن أن يسد الفجوة المزدوجة للبلدان الفقيرة، مع ظهور نظريات النمو الداخلي. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لنقل التكنولوجيا. كذلك، فرص لتعزيز التقدم التكنولوجي في البلدان المضيفة يعتمد ايجابيا بآثار التكتل والفجوة التكنولوجية. ومع ذلك، هذه الفرص يمكن أن تثبط عندما يكون الرأسمال البشري في البلد المضيف ضعيف وغير كاف. وهذا ينطبق على آثار العتبة.¹³

نقل المعرفة يمكن أن يأخذ عدة أشكال. أولا، الشركات متعددة الجنسيات تلعب دور "المتظاهر المتحدي" للشركات المحلية. وبالتالي، فإنها تشكل قناة جديدة للتصدير حيث يحدث التعلم والتدريب من خلال الملاحظة. ثانيا، بعض الباحثين بما في ذلك (Jenkins et Thomas, 2002) الذين يركزان على نقل التكنولوجيا من خلال حركة العمال بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية. كما أن نقل المعرفة يمكن أن يتم من خلال التقليد ونسخ التقنيات وأساليب الإدارة والتنظيم الذي يمكن أن يحسن من كفاءة الإنتاج. حسب (Rodrik, 1999 ; Gorg et Greenaway, 2003)، الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي يشجع هذا النوع من التحويلات. ومع ذلك، فإن درجة ونوعية التقليد تعتمدان على درجة التعقيد الأصلية. ففي الواقع، فإنه يقلل من فرص الشركات المحلية لتقليد الشركات الأجنبية. وبالتأكيد، يمكن للشركات متعددة الجنسيات تحفيز النمو من خلال التقدم التكنولوجي، ولكن هذا يتطلب وجود شروط معينة. ووفقا ل (Blomstrom et Kokko, 1996): التحويل يعتمد على القدرة الاستيعابية للشركات المحلية التي تتربع ضمن المستوى الأوسع لتنمية البلد المضيف وتأهيل القوى العاملة المحلية ووجود عتبة الرأسمال البشري.¹⁴ وتستند معظم الأعمال التجريبية على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستعانة بمعادلة واحدة باستخدام سلسلة زمنية أو بيانات مستعرضة. عموما، هذا النموذج هو معادلة حيث يفترض المتغير التابع يتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويضاف إلى ذلك متغيرات الحكامة التي قد تؤثر على المتغير الداخلي في كثير من الأحيان.

(Borensztein et al, 1998) اختبروا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في البلدان الصناعية، ووجدوا ذلك ايجابيا، ولكن هذا يتوقف على نوعية وانتاجية مخزون الرأسمال البشري في البلد المضيف. على وجه التحديد، الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على النمو عندما يكون هناك القدرة على الاستيعاب التكنولوجي والبشري الكافي. وقد أظهرت نفس النتيجة باستخدام أساليب تحليلية مماثلة. والتي وجدت في دراسات (Rama, 2001, Kolstad et Tondel, 2002). وقد انتقدت الدراسات التي أجريت على عينات غير متجانسة التي أدت إلى تشويه النتائج والتوصيات السياسية. وباستخدام أسلوب البانل، وجد أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو هي غير متجانسة إلى حد كبير. كما أن فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث النمو هي أعلى في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا. من جهة أخرى، لا يوجد أي تأثير معنوي للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي (Carkovic et Levine, 2002).

هذه النقطة الأخيرة ليست هامة جدا في حد ذاتها، لأن العلاقة بين النمو الاقتصادي والرأسمال البشري معقدة، بحيث من المستحيل الشرح من خلال نموذج خطي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه النتائج غير متجانسة جدا بين البلدان. ففي الواقع، طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي-الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن تحديدها دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص البلد المضيف. وبالمثل، فإن نتائج (Carkovic et Levine, 2002) أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له آثار مستقرة على النمو.

فالدراسات فقدت الدلالات الاحصائية عند ادخال مؤشرات الانفتاح التجاري، سعر الصرف وتطورات مؤشر السوق الغير رسمي إلى عمليات الانحدار من طرف الباحثين، وفضلا عن مؤشرات النمو المالي. ويرجع ذلك إلى وجود الجوانب الداخلية القوية بين هذه المتغيرات والاستثمار الأجنبي المباشر. كما أظهروا كذلك أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في البلدان الفقيرة مستقل عن نوعية رأسمال البشري بسبب وجود آثار العتبة.¹⁵

أخيرا، تظهر بعض الدراسات أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو يعاني من ارتفاع في درجة ذاتية المؤشرات (Bende-Nabende et al. 2003). في الواقع، من جهة الاستثمار الأجنبي المباشر يحرك النمو. وثانيا، النمو المستقر والسريع يمكن أن يكون علامة ايجابية على جاذبية الشركات متعددة الجنسيات. لتصحيح هذا التحيز، (Li et Liu, 2005) درسوا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو باستخدام نموذج البانل والمعادلات في وقت واحد على لوحة بيانات من 84 بلد (21 متقدمة و 63 نامية). أظهرت نتائجها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو من خلال تفاعلها مع الرأسمال البشري. وعلاوة على ذلك، (Li et Liu, 2005) وجدوا أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من المرجح أن تحد من الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁶

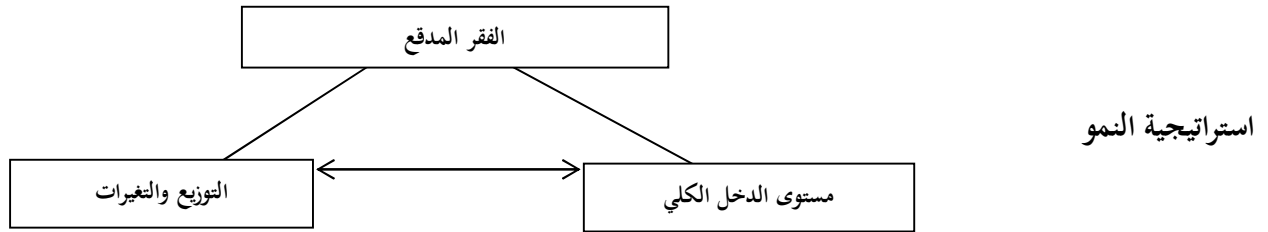
3. النمو والفقر:

(Dollar et Kraay, 2002) اختبروا تأثير النمو والانفتاح التجاري على الفقر بالتمييز بين البلدان المنفتحة على العولمة مقارنة بالآخرين. وجدوا أن الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر يعززان نمو محايد فيما يخص التوزيع. وبالتالي، هذا النمو ضروريا وهو جيد بالنسبة للفقراء. وبالمثل، (Beck et al, 2004) درسوا تأثير التطور المالي على النمو وعلى عدم المساواة والفقر. وجدوا أن الوساطة المالية تعزز نمو دخل الفقراء أكثر من الأغنياء. وبالتالي، فإنه يمكن الحد من عدم المساواة. وفي المقابل، (Nissank et Thorbeche, 2006) وجدوا أن العولمة تؤثر على الفقر. في هذه الحالة، آثار العتبة تلعب دورا هاما. ووفقا لهؤلاء الباحثين، التنمية الزراعية في البلدان الفقيرة هي أكثر أهمية من التجارة والانفتاح التجاري والمالي لتعزيز النمو، بموجب هذه الفرضية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي يمكن أن يلعب دورا هاما. فبعض الدراسات تركز على تأثير النمو على الفقر الغير نقدي (الذي لا يتعلق بالدخل). وبالتالي، (Moser et Ichida, 2001) حللوا العوامل المفسرة للعمر المتوقع في جنوب الصحراء الأفريقية باستخدام ثلاثة طرق للتقدير، وهي طريقة المربعات الصغرى، طريقة المربعات الصغرى المعممة وطريقة مضاعف المربعات الصغرى. وأظهروا الباحثين أن الزيادة في نمو الدخل الفردي بمعدل 10% سيتبعه زيادة في العمر المتوقع ب 1%، وانخفاض في معدل وفيات الرضع ب 3% وزيادة بنسبة 3-4% في معدل التعليم الابتدائي.¹⁷

1.3. استراتيجية الحد من الفقر:

حاليا، الحد من الفقر لا يتوقف على النمو الاقتصادي فقط. حسب (Bourguignon, 2003) فإنه يعتمد في نفس الوقت على تغيرات في معدل نمو متوسط الدخل ودالة التوزيع. وبالتالي، هناك عدة فرضيات للحد من الفقر. أولا، النمو الاقتصادي له آثار محايدة من المرجح أن يزيد من دخل الفقراء وكذلك دخل بقية السكان. ثم إن إعادة التوزيع تخفض من عدم المساواة، حتى في متوسط دخل ثابت، من المرجح أن يتم رفع جزء من السكان فوق خط الفقر المطلق. وأخيرا، في الحالات القصوى، الزيادة في عدم المساواة يمكن أن يحيد من آثار النمو على الحد من الفقر، وذلك يعتمد على مرونة دخل الفقراء مقارنة بالنمو وعدم المساواة.

الشكل رقم 1: مثلث العلاقة بين الفقر - التنمية - اللامساواة



Source : François Bourguignon, Le Triangle Pauvreté - Croissance - Inégalités, Afrique Contemporaine, La revue de l'Afrique et du Développement, 2004/3 (N° 211).

في هذا المعنى، الخصائص الهيكلية والمؤسسية للدولة تلعب دوراً رئيسياً. وهكذا، فإن الشكل (1) يعرض نوعين من الآثار على الفقر: تأثير النمو وتأثير عدم المساواة. ومع ذلك، هذين التأثيرين تتفاعل فيما بينها وفقاً لاستراتيجية النمو المعتمدة في البلد. وتعتمد هذه الأخيرة على الأهداف والايديولوجيات والتوجهات السياسية للحكومات. وقد أدت الخلافات المتعلقة بهذه الاستراتيجيات إلى ظهور مفهوم النمو المحابي للفقراء « croissance pro-pauvre ».

2.3. النمو واللامساواة:

الحالة التعقيدية لمثلث النمو-الفقر-عدم المساواة لا تكمن فقط في استراتيجيات الحد من الفقر، ولكن خصوصاً في التفاعلات بين النمو الاقتصادي والتوزيع. في سياق هذه الأخيرة، التفاعلات تؤثر على بعضها البعض وفقاً لآليات مختلفة. وبالتالي، نظريات كينز الاقتصادية تبين أن عدم المساواة هي صالحة للنمو لأنها تسمح برفع طبقة رجال الأعمال والرأسماليين القادرين على توليد وفرة جوهرية من أجل التنمية.

في المقابل، أظهرت الدراسات الحديثة الاقتصادية أن عدم المساواة لها تأثير سلبي على النمو. في نماذج الاقتصاد السياسي، حيث التفاوتات عالية جداً، الناخب المتوسط يمارس ضغوطات لصالح السياسات التدخلية على أساس إعادة التوزيع (Alesina et Rodrik, 1994). للإجابة على هذا الطلب، فإن الحكومة ترفع الضرائب التي من المرجح أن تقوض الاستثمار والنمو. هذا يعني وجود نماذج من المشاركة الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن نموذج من الصراع الاجتماعي يظهر أن التفاوت يعزز التوترات العرقية، الاجتماعية والثقافية بين الفقراء والفئات الأخرى (Rodrik, 1999). في حالة عدم قدرة المؤسسات على إدارة هذه التوترات، يمكن للصراعات الاجتماعية الكامنة أن تتحول إلى عنف وجرائم وحروب. هذه التشوهات تصلح لإنشاء آليات لعرقلة الإصلاحات اللازمة للنمو.

بالإضافة إلى ذلك، العلاقة السببية يمكن أيضاً أن تنتقل من النمو إلى عدم المساواة. نظرياً، هذه العلاقة يمكن أن تأخذ الشكل (U) المقلوبة كما تنبأ بها (Kuznets, 1955). في هذا النموذج، النمو الاقتصادي يتألف من ثلاثة مراحل تتحدد بمستوى النمو وعدم المساواة. في البداية، البلدان الفقيرة لديها بنية اقتصادية بدائية، انخفاض اللامساواة في الدخل. عملية تصنيع هذه الاقتصاديات يبدأ تدريجياً وبالتعايش مع القطاعات الزراعية والغير الرسمية. هذه الخطوة تساعد على زيادة الانتاجية والدخول في الصناعات التحويلية المستقرة في المناطق الحضرية، وهذا ما يجلب هجرة اليد العاملة للقطاعات التقليدية، وبالتالي، تقلّ المداخيل بالنسبة للعمال. وهكذا، فإن المرحلة الأولى من نموذج (Kuznets, 1955) يعزز الزيادة في اللامساواة. وتستمر هذه العملية حتى مستوى معين حيث تصل التفاوتات إلى ذروتها، ويسمى هذا المستوى بنقطة التحول. وفي أعقاب ذلك، التخلص

التدريجي من القطاعات الغير انتاجية وتحسين توزيع الثروة يعملان على نمو المداخليل في المرحلة الثالثة والذي يرافقها انخفاض في عدم المساواة.

تجريبيا، (Perotti, 1994 et Rodrik, 1999) اقترحوا آثار عدم المساواة الأولية على النمو، وجدوا ذلك سلبا خصوصا عندما تكون مرفوقة بعيوب في سوق الائتمان. كما أن (Perotti, 1994) اختبر الفرضيات النظرية للعيوب على مستوى الائتمان، "الناخب المتوسط والصراع الاجتماعي". عيوب سوق الائتمان يشار إليها من خلال نسبة القروض الاستهلاكية إلى الناتج المحلي الاجمالي مضروبا باللامساواة. وبالمثل، يشار إلى وضعية الناخب المتوسط من خلال حصة الخمس الثالث من السكان من الدخل الوطني. النتائج أظهرت أن وضعية الناخب المتوسط لا يؤثر على مستوى النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تأثير عيوب السوق وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي هي سلبية إلى حد كبير.

(Rodrik, 1999) ركّز بقوة على العلاقة بين الصراع الاجتماعي الكامن والنمو الاقتصادي، وطبق طريقة المربعات الصغرى لمقطع عرضي للبلدان النامية. مؤشرات الصراعات المستخدمة هي : معامل GINI، التنوع العرقي واللغوي، نوعية سيادة القانون، ومؤشر عن النظام السياسي. نتائج (Rodrik, 1999) أظهرت أن هناك صراعات اجتماعية كامنة أكثر على الاصلاحات الضرورية للتكيف الاقتصادي يصعب تنفيذها. وبالتالي، البلدان التي لديها عدم مساواة عالية هي ذو طبيعة هشة للصدمات الخارجية.

(Addison et Corina, 2001) استخدموا أسلوب المربعات الصغرى على لوحة بيانات مختلطة للبلدان. وجدوا أن النمو هو دالة مقعرة من اللامساواة. ومع ذلك، فإن هذه النتائج هي هشة جدا بسبب المواصفات المنخفضة على وظيفة النمو، عندما يتم أخذ هذه المتطلبات بعين الاعتبار، طبيعة النتائج تتغير. من جهة أخرى، (Mbabazi et al, 2002) وباستخدام اسلوب البانل، وجدوا أن آثار اللامساواة على النمو تتعلق بالأفق الزمني. وبالتالي، فهي على المدى القصير ايجابية وعلى المدى البعيد سلبية. كما وجدوا أن الفقر هو أقل في البلدان التي تحسن توزيع الدخل.

فيما يخص افتراض (Kuznets, 1955)، المنحنى المقلوب « U » ليس مؤكد بشكل عام في المقطع العرضي. وبالتالي، (Deininger et Squire, 1998) بالعمل على بيانات من نوعية جيدة، وجدوا أن اللامساواة تقلل من نمو دخول الفقراء وليس الاغنياء. واستخلصوا أن افتراض (Kuzne, 1955ts) هو هش جدا، هو صالح فقط عندما يتم تجاهل الاختلافات الهيكلية بين البلدان.¹⁸

4. الاستثمار الأجنبي المباشر واللامساواة:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مثلث النمو-اللامساواة-الفقر هو هدف إسمي. لأن الأثر النهائي للاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر لا يتوقف فقط بآثاره على النمو، ولكن أيضا على عوامل التوزيع. إن نموذج (Heckscher-Ohlin) Samuelson يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الانفتاح التجاري، من المحتمل أن يزيد التفاوت بين القطاعات ذات الميزة النسبية وغيرها. إذا كانت هذه الفوارق مرتفعة جدا، فمن المرجح أن يبقى معدل الفقر غير حساس بالنمو الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر. بنية السكان الفقراء قد تتأثر في مثل هذه الطريقة لاحتواء المزيد من اليد العاملة بدون أي ميزة نسبية مقارنة. وأن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على عدم المساواة يمكن أن تحلل تحت افتراضات نظريات التبعية التي وضعها (Amin et Prebisch). في هذه الحالة، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تهميش المحيط مع تعزيز تشكيل فئة النخبة التي تستفيد من مجالات النمو. ومع ذلك، وخلافا لنموذج Kuznets، نظريات التسعينات تظهر أن النخب السياسية

والاقتصادية لديها مصلحة في الحفاظ على مستوى عالي من عدم المساواة من أجل حماية مكاسبها. في هذه الحالة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى الزيادة المستمرة في عدم المساواة داخل البلدان.

تجريبياً، (Tsai, 1995) تؤكد من اختلاف معامل GINI بوصفه وظيفة من النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات أخرى مفيدة سياسية وجغرافية. وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتأكيد يزيد من عدم المساواة في الدخل (خاصة في البلدان الآسيوية). ولكن هذا التأثير هامشي ويعتمد على الاعتبارات الجغرافية. ومع ذلك، فإن النتائج تدعم نظريات التبعية. وعلاوة على ذلك، أظهرت دراسة (Tsai, 1995) أن مستوى التنمية الاقتصادية، الاستهلاكات العمومية وتحسين القطاع الزراعي هي حاسمة لفهم مستوى عدم المساواة. وبالمثل، يستخدم (Choi, 2006) بيانات حديثة من البنك الدولي على عدم المساواة لاختبار آثار أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج على معامل GINI. الباحث وجد أن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا الاتجاهين يزيد من عدم المساواة.¹⁹

خاتمة:

إن دراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر يشمل أدبيات واسعة وشاملة. فهو يشمل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مفاهيم الفقر وآليات الانتقال.

نظريات الاقتصاد الصناعي والتجارة الدولية تصف سلوك الشركات متعددة الجنسيات بناء على استراتيجيات وخصائص البلد المضيف. عندما تدخل شركة إلى الاقتصاد، فإنها تتفاعل مع البيئة الحالية، وتعرف هذه البيئة من خلال نوعية هذه المؤسسات. وهكذا، فإن النظام السياسي والخصائص الثقافية والاعتبارات التنظيمية تحدد كيفية تصرف الشركات متعددة الجنسيات، ومناخ الاستثمار يمكن أن يكون محور بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.

كما أن عملية الانتاج والتسويق برمتها، والشركات متعددة الجنسيات تتفاعل مع الشركات المحلية. في هذا السياق، فإنها قد تكون مزاحمة للشركات المحلية أو على العكس من ذلك محفزة لها. للقيام بذلك، فإنها تؤثر على الطلب على العمالة من حيث الجودة والكمية والأجور، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الحد من الفقر.

من جانب الاقتصاد الكلي، مجموع آثار الشركات متعددة الجنسيات على الشركات المحلية من المرجح أن تعزز نمو الناتج والدخل. ومع ذلك، حتى لو كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو، هذا لا يعني أن لديه نفس النوع من التأثير على الفقر.

الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر على الفقر من خلال آليات أخرى. نحدد ثلاثة رئيسية: أولاً، عرض بعض الشركات الأجنبية عندما تكون موجهة نحو توفير الموارد الضرورية للسكان وذو طبيعة الحد من الاقتصاد والحرمان. في هذا المعنى، يمكن توفير البنى التحتية للوصول إلى المياه، الطاقة، الرعاية الصحية والنقل وتحسين القدرات للفقراء. ثانياً، توفير الخدمات المالية مثل التأمين والقروض الصغيرة التي تقلل من تعرض الفقراء ويعزز اندماجهم في بيئة الأعمال. ثالثاً، الاتجاهات الجديدة للشركات لصالح الاستثمار الذي يتميز بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة الذي سيكون له الآثار على سكان البلد المضيف.

هذا الاستعراض الأدبي هو نظرة أساسية لمعالجة الاشكالية حول هذا العمل. وعلى الرغم من توفر الأدب النظري حول تفاعل المؤسسات مع الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات المحلية والنمو، فهذا يتعلق مباشرة بالفقر أو "الفقراء". وبالإضافة إلى كل ذلك، إذا كانت المنطقة العربية والأفريقية ناذراً ما تعالج، هذا بالتأكيد بسبب تعقد البيئة الاقتصادية لهذه البلدان التي تتميز بخاصية مزدوجة كونها أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يوجد بها نسبة كبيرة من الفقر.

- ¹ - North, D. C. (1990). *Institutions, Institutional Change & Economic Performance*. New York, Cambridge University Press.
- ² - Acemoglu, D., S. Johnson, et al. (2005a). "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth." NBER Working Paper 10481.
- ³ - Eifert, B., A. Gelb, et al. (2005). *Business Environment & Comparative Advantage in Africa: Evidence from the Investment Climate Data*. Annual Bank Conference in Development Economics. Dakar, Senegal, Center for Global Development. WP N° 56.
- ⁴ - Eifert, B., A. Gelb, et al. (2008). "The Cost of Doing Business in Africa: Evidence from Enterprise Survey Data." *World Development*(doi:10.1016/j.worlddev.2007.09.007).
- ⁵ - Singh, H. & K. W. Jun (1995). "Some New Evidence on Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries." *World Bank Policy Research* WP 1531.
- ⁶ - Morisset, J. P. (1999). "Foreign Direct Investment in Africa: Policies Also Matter." *World Bank Policy Research Working Paper*(N° 2481).
- ⁷ - Asiedu, E. (2002). "On the determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?"
- ⁸ - Bastos, F. & J. Nasir (2004). "Productivity & the Investment Climate: What Matters Most?" *World Bank Policy Research* WP N° 3335.
- ⁹ - Gyimah-Brempong, K. (2002). "Corruption, economic growth, and income inequality in Africa." *Economic of Governance* 3(3): 183-209.
- ¹⁰ - Wood, A. et K. Berge (1997). "Exporting Manufactures: Human Resources, Natural Resources & Trade Policy." *The Journal of Development Studies* 34(1): 35-59.
- ¹¹ - Eifert, B., A. Gelb, et al. (2008). "The Cost of Doing Business in Africa: Evidence from Enterprise Survey Data." *World Development*(doi:10.1016/j.worlddev.2007.09.007).
- ¹² - Robertson, C. J. & A. Watson (2004). "Corruption & Change: The Impact of Foreign Direct Investment." *Strategic Management Journal* 25: 385-396.
- ¹³ - Chenery, H. et A. Strout (1966). "Foreign assistance and economic development." *The American Economic Review* 56(4): 679-733.
- ¹⁴ - Blomstrom, M. & A. Kokko (1996). "The Impact of Foreign Direct Investment on Host Countries: A Review of The Empirical Evidence." *National Bureau of Economic Research*.
- ¹⁵ - Carkovic, M. V. et R. Levine (2002). "Does FDI accelerate economic growth?" *U. of Minnesota Department of Finance Working Paper*.
- ¹⁶ - Bende-Nabende, A., J. L. Ford, et al. (2003). "The interaction between FDI, output and the spillover variables: co-integration and VAR analyses for APEC, 1965-1999." *Applied Economics Letters* 10(3): 165-172.
- ¹⁷ - Nissanke, M. et E. Thorbecke (2006). "Channels and Policy debate in the globalization inequality- poverty nexus." *World Development* 34(8): 1338-1360.
- ¹⁸ - Mbabazi, J., O. Morrissey, et al. (2002). "Inequality, Trade Liberalisation and Growth." *CREDIT and School of Economics, University of Nottingham, Working Paper*(102/2).
- ¹⁹ - Choi, C. (2006). "Does foreign direct affect domestic income inequality?" *Applied Economic Letters* 13(12): 811-814.